

Distr.: General
21 August 2012
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة الثالثة المستأنفة

فيينا، ١٤-١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢

البند ٢ من جدول الأعمال

استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

خلاصة وافية

مذكرة من الأمانة

إضافة

المحتويات

الصفحة

٢	ثانياً - خلاصة وافية
٢	فبيت نام



ثانياً - خلاصة وافية

فبيت نام

١ - النظام القانوني

وقعت فبيت نام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وصدّق عليها رئيس الجمهورية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وأودعت فبيت نام صك التصديق الخاص بها في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٩.

ومن حيث وضع الاتفاقية ضمن النظام القانوني في فبيت نام، فإنها تلي الدستور وتتقدم على غيره من المصادر القانونية. وعلى غرار المعاهدات الدولية الأخرى، يمكن تطبيق الاتفاقية بصورة مباشرة، كلياً أو جزئياً، أو من خلال دمجها في القوانين واللوائح الوطنية. وقد أعلنت فبيت نام لدى التصديق على الاتفاقية أنّ أحكامها غير ذاتية التنفيذ. ولدى فبيت نام نظام قانوني مدني مطعم بعناصر من النظرية القانونية الاشتراكية.

نحة عامة عن الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة الفساد

المؤسسات الأكثر صلة بمكافحة الفساد في فبيت نام هي إدارة التفتيش الحكومية ووزارة العدل ووزارة الأمن العام والنيابة العامة الشعبية العليا والمحكمة العليا ومصرف فبيت نام المركزي واللجنة التوجيهية المركزية المعنية بمكافحة الفساد وجهة الوطن الفيتنامية. وتشمل الجهات المعنية الأخرى ممثلي الجمعية الوطنية ورابطة المحامين الوطنية والمجتمع المدني.

وأجري آخر تعديل على قانون العقوبات لسنة ١٩٩٩ في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وصدر قانون منع الفساد ومكافحته في عام ٢٠٠٥. ومن المقرر إدخال تعديلات شاملة على قانون العقوبات في البرنامج التشريعي للجمعية الوطنية لفترة ولايتها ٢٠١١-٢٠١٦، بما يشمل الأحكام المتعلقة بالرشوة والمتاجرة بالنفوذ ومسؤولية الأشخاص الاعتباريين وحماية الشهود والخبراء والضحايا. ومن المتوقع أن يدخل قانون مكافحة غسل الأموال حيز التنفيذ في المستقبل القريب، وسوف تدخل لائحة بشأن حماية الأشخاص المبلغين حيز التنفيذ في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢.

٢- تنفيذ الفصلين الثالث والرابع

٢-١- التجريم وإنفاذ القانون (الفصل الثالث)

٢-١-١- الاستنتاجات والملاحظات الرئيسية

من الملاحظات العامة فيما يتعلق بتنفيذ الفصل الثالث في فييت نام أن التشريعات الجنائية ذات الصلة تنطبق فيما يبدو عموماً على فئتين مختلفتين من الأشخاص: ففي بعض الجرائم، تنطبق الأعمال المحظورة على جميع الأشخاص، وفي بعضها الآخر لا تنطبق إلا على أشخاص معينين من "ذوي المناصب والسلطات". وقد أوضح المسؤولون الفييتناميون أن مفهوم "الأشخاص ذوي المناصب والسلطات" بموجب القانون الفييتنامي يتوافق مع فئة الموظفين العموميين المنصوص عليها في المادة ٢ من الاتفاقية وينطبق بالمثل على الأشخاص المنتخبين والمعيّنين في مناصب السلطة.

جرائم الرشوة؛ المتاجرة بالنفوذ (المواد ١٥ و ١٦ و ١٨ و ٢١)

يجرم الرشوة جزئياً في المادة ٢٨٩ من قانون العقوبات المقترنة بالمادة ٢٧٧ بالنسبة إلى الرشاوى التي تبلغ مليوني دونغ أو أكثر، أو أقل من مليوني دونغ ولكنها تتسبب في عواقب خطيرة أو انتهاكات متكررة. ولا تعالج القوانين حالات الوعد بالرشوة وعرضها ولكن يمكن توجيه التهمة بشأنها في إطار جريمة الإعداد لارتكاب عمل غير مشروع (بالنسبة إلى الجرائم الخطيرة والجرائم الخطيرة بصفة خاصة) أو باعتبارها جرائم غير كاملة، شريطة أن تكون هناك أدلة على أن الوعد أو العرض من شأنهما أن يقوم الموظف العمومي بفعل أو يمتنع عن القيام بفعل وهو يؤدي واجباته الرسمية. وتقتصر الرشاوى على الأموال أو الممتلكات أو المنافع المادية الأخرى، وموضوع الجريمة هم الأشخاص "ذوو المناصب والسلطات". وبموجب الفقرة ٦ من المادة ٢٨٩، فإن الأشخاص الذين يُجرون على تقديم الرشاوى ولكنهم يبلغون عنها بأنفسهم قبل انكشافها يجوز أن يُعفوا من المسؤولية الجزائية وأن يستردوا الممتلكات المعروضة بشكل جزئي أو كامل.

وتعالج المادة ٢٧٩ من قانون العقوبات الارتشاء، وهي تقصره على تلقي المنافع المادية من جانب الأشخاص من ذوي المناصب والسلطات من أجل أن يقوموا بفعل أو يمتنعوا عن القيام بفعل بناء على طلب الراشي أو لصالحه. ويُعتبر طلب الرشوة عاملاً مشدداً عند تحديد المسؤولية الجنائية للمرتشي.

ولم تعالج فييت نام على نحو كاف رشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المنظمات الدولية العمومية. وعلى الرغم من أن المحاكم لم تفسّر مصطلح "وكالة أو منظمة" بالصيغة المستخدم بها في المادة ٢٧٧، فقد أوضح أنه يشمل الوكالات والمنظمات الأجنبية في فييت نام أو المنظمات الدولية، ما لم تنص المعاهدات الدولية التي تكون فييت نام طرفاً فيها على غير ذلك. وتنطبق المادة ٢٧٩، بالاقتران مع المادة ٦ من قانون العقوبات، على قبول الموظفين العموميين الأجانب أو موظفي المنظمات الدولية العمومية للرشاوى بالنسبة إلى الجرائم التي تُرتكب خارج فييت نام في الظروف المنصوص عليها في الاتفاقات الدولية المبرمة مع فييت نام؛ أما مسألة طلب الرشاوى فلم تعالج.

وتعالج المتاجرة بالنفوذ جزئياً في المادتين ٢٨٩ (بشأن تقديم الرشوة) و٢٨٣ (إساءة استغلال المناصب و/أو الصلاحيات للتأثير على الغير) من قانون العقوبات. وتكمن أوجه القصور في أن المادة ٢٨٩ لا تصف فعل "الرشو"، بحيث يلزم أيضاً تطبيق المادة ٢٧٧. وعلاوة على ذلك، فإن المنافع المادية فقط هي المشمولة.

والرشوة في القطاع الخاص غير مجرّمة في فييت نام.

غسل العائدات الإجرامية؛ الإخفاء (المادتان ٢٣ و ٢٤)

نُفذت الجوانب المتعلقة بغسل الأموال جزئياً في المادتين ٢٥٠ و ٢٥١ من قانون العقوبات. والمواد ٢٠ و ١٨ و ١٧ هي أيضاً ذات صلة. والتنفيذ الكامل للاتفاقية يقتضي في جملة أمور أن يحدد قانون مكافحة غسل الأموال بمزيد من الوضوح الأعمال المحظورة فيما يتعلق بنقل الممتلكات وتحويلها. ولا يوجد دليل على أن الغسل الذاتي مشمول. وهناك عدة أفعال منصوص عليها في الاتفاقية، مثل الرشوة في القطاع الخاص، لم تجرّم ولا تُعدّ من الجرائم الأصلية. وسوف تتم معالجة هذه الثغرات في تشريعات مكافحة غسل الأموال التي يُتوقع أن تدخل حيز التنفيذ في المستقبل القريب.

ويعالج الإخفاء في المادتين ٢٥٠ و ٣١٣ من قانون العقوبات.

الاختلاس؛ إساءة استغلال الوظائف؛ الإثراء غير المشروع (المواد ١٧ و ١٩ و ٢٠ و ٢٦)

تتناول المادتان ٢٧٨ و ٢٨٠ من قانون العقوبات اختلاس الممتلكات من قبل الموظف العمومي. وعلى غرار أحكام الرشوة، يجب أن تترتب نتائج خطيرة كمي تكتمل أركان جريمة الاختلاس فيما يتعلق بالممتلكات التي تقلّ قيمتها عن المليونى دونغ. ويمكن أن يكون الشيء موضوع التعدي ممتلكات كائنة تحت الإدارة المباشرة أو غير المباشرة للشخص الذي يرتكب الفعل الإجرامي.

وتنفذ المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات (إساءة استخدام الصلاحيات أثناء أداء الواجبات الرسمية) بعض الجوانب المتعلقة بإساءة استغلال الوظائف. وأوضح أن عبارة "من أجل الحصول على منافع غير مستحقة أو بدافع شخصي" الواردة في المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات تنسحب أيضا على منافع الأطراف الثالثة.

ولم تجرم فييت نام الإثراء غير المشروع، ولكنها اتخذت خطوات ملموسة للنظر في اتخاذ تدابير من هذا القبيل، على الرغم من تحفظها على الالتزام بالمادة.

والأحكام المتعلقة بالاختلاس في القطاع الخاص منقذة جزئيا في المادة ١٤٠ من قانون العقوبات، التي تعالج حصراً منع رد الموجودات المتحصل عليها على سبيل الإعارة أو القرض أو الإيجار أو بالتعاقد إذا تم المنع باستخدام أساليب احتيالية أو لأغراض غير مشروعة.

إعاقة سير العدالة (المادة ٢٥)

توجد جرائم ذات صلة في المادتين ٣٠٩ و ٢٨٩ من قانون العقوبات. ومع ذلك، فإن أفعال رشو الشهود أو الضحايا للامتناع عن الإدلاء بشهادتهم أو تقديم الأدلة أو إجبارهم على ذلك غير مجرمة. وعلاوة على ذلك، تجرم المادة ٢٥٧ "مقاومة شخص يؤدي واجبه الرسمي"، في حين تجرم المادة ٢٩٧ "إجبار الموظفين القضائيين على مخالفة القوانين". وهذا الجرم الأخير لا يشمل سوى إعاقة سير العدالة على نحو يسبب نتائج خطيرة أثناء سير الإجراءات الجنائية. ولم تُسجل أي حالات حتى الآن وفقا للأحكام المشار إليها.

مسؤولية الشخصيات الاعتبارية (المادة ٢٦)

أبدت فييت نام تحفظا من أجل عدم التقييد بالمادة ٢٦ من الاتفاقية ولم تعتمد قوانين تنص على المسؤولية المطلوبة للشخصيات الاعتبارية. وعلى الرغم من أن الكيانات الاعتبارية قد تقع تحت طائلة المسؤولية الإدارية والمدنية (لكن ليس الجنائية) وفقا للمادة ٩٣ من القانون المدني والمادتين ١ و ٦ من المرسوم الصادر عام ٢٠٠٢ بشأن التعامل مع الانتهاكات الإدارية، فإن هذه المسؤولية لا تشمل جرائم الفساد. أما المسؤولية الإدارية عن غسل الأموال فهي ممكنة. ولوحظ أن العقوبات المنصوص عليها بالنسبة إلى الشخصيات الاعتبارية ليست كافية. وأشار المسؤولون الفيتناميون بصورة متكررة إلى وجود نية لإعطاء الأولوية لاشتراك تدابير بشأن المسؤولية الجنائية للشخصيات الاعتبارية.

المشاركة والشروع (المادة ٢٧)

تُرد العقوبة عن المشاركة بشكل أساسي في المادة ٢٠ (التواطؤ) من قانون العقوبات، وهي تنطبق على منظمي الأعمال الإجرامية ومنفذيها والمحرضين عليها والمساعدين على ارتكابها باعتبارهم متواطئين. وتتناول المادة ١٨ من قانون العقوبات الشروع في ارتكاب الجرائم.

الملاحقة والمقاضاة والجزاءات؛ التعاون مع سلطات إنفاذ القانون (المادتان ٣٠ و ٣٧)

تتراوح العقوبات على الفساد في فييت نام من الحبس من عام واحد إلى السجن عشرين عاما وعقوبة الإعدام. وتتراوح الغرامات من ٣ ملايين دونغ إلى ٥٠ مليون دونغ أو من ١ إلى ٥ أضعاف قيمة الرشوة. وتتضمن العقوبات أيضا مصادرة جزئية أو كاملة للموجودات وعزل المسؤولين عن وظائفهم. ويعتمد فرض العقوبات على ملابسات كل حالة، بما في ذلك الظروف المخففة والمشددة. ولا توجد حصانات وظيفية في فييت نام للموظفين العموميين على أي مستوى.

وتتبع فييت نام نظاما يقوم على الملاحقة القضائية التقديرية. ويملك المدعون العامون على جميع مستويات النيابة العامة صلاحية البت في مدى وجوب الملاحقة القضائية.

ويمكن الاستعاضة بالتدابير غير الاحتجازية عن الحبس الاحتياطي على نحو يتفق مع أحكام الاتفاقية. وعلى نحو مماثل، يراعى في الإفراج المشروط عن الأشخاص المدانين طبيعة الجرم وخطورته واعتبارات أخرى.

وتجيز التشريعات الفيتنامية وقف الموظفين العموميين الذين تُستهلَّ بحقهم إجراءات قضائية عن ممارسة مهام عملهم. ويُستبعد الموظفون العموميون المدانون بالفساد من مناصبهم وقد يخضعون لعقوبات إضافية، مثل المنع من شغل مناصب معينة. والسياسات والتدابير الرامية إلى إعادة إدماج الأشخاص المدانين غير ملموسة ومحددة بدرجة كافية.

والإطار القانوني للتعاون بين المتهمين وجهات إنفاذ القانون مكتمل نسبيا. وعلى وجه الخصوص، يجوز إعفاء "المبلغين ذاتيا" من العقوبة ويجوز أيضا تخفيف أحكام السجن أو العقوبات الأخرى بحقهم.

حماية الشهود والمبلغين (المادتان ٣٢ و ٣٣)

تشمل تدابير حماية الشهود الأمن المادي أو الحفاظ على سرية هوية الشخص أو تغيير هويته أو استخدام بيوت آمنة للشهود وأسرهم. ولا يمكن الإدلاء بالشهادة من خلال وسائل

الاتصال المرئي بسبب الصعوبات التقنية. ولم تنضم فييت نام إلى اتفاقات دولية تنصّ على نقل الشهود. ولوحظ أنه يمكن النظر في وضع برامج لحماية الشهود.

وتضمن التشريعات في فييت نام حق المواطنين في تقديم الشكاوى أو الإبلاغ عن الجرائم المزعومة، ولكنها لا توفر فيما يبدو حماية موازية لمن يبلغ عن الجرائم. وسوف تدخل لائحة بشأن حماية المبلغين عن الجرائم حيز التنفيذ في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢.

التجميد والحجز والمصادرة؛ السريّة المصرفية (المادتان ٣١ و ٤٠)

تنظّم التشريعات في فييت نام تجميد الموجودات التي هي من عائدات الجريمة أو أدواتها والحجز على تلك الموجودات ومصادرتها. وتشمل الموجودات المعرّضة للحجز والمصادرة العائدات والمنافع المتأتية من عائدات الجريمة، وكذلك الموجودات المحوّلّة أو المبدّلة أو المختلطة بممتلكات مشروعة. ولوحظ عدم وجود أحكام بشأن مصادرة الممتلكات المستهدف استخدامها في ارتكاب جريمة.

وعلاوةً على ذلك، يجوز لجميع أجهزة التنقيش والتحقيق والملاحقة والمقاضاة في فييت نام فرض تدابير المصادرة والتجميد إذا اقتضى الأمر، من دون الحاجة إلى أمر أو قرار قضائي. ولا توجد تدابير تنصّ على عكس عبء الإثبات فيما يخص مصدر العائدات الإجرامية المزعومة. ولا تشكّل السريّة المصرفية أي عقبات أمام التحقيق في جرائم الفساد. وتنظّم التشريعات سبل وصول أجهزة الدولة إلى معلومات وسجلات المؤسسات المالية.

التقادم؛ السجل الجنائي (المادتان ٢٩ و ٤١)

القسمان المعنيان من قانون العقوبات لعام ١٩٩٩ في فييت نام هما المادتان ٢٣ و ٢٤. وتتراوح فترة التقادم في جرائم الفساد ما بين عشرة أعوام وعشرين عاماً. وحيثما يهرب الجاني المزعوم عمداً ويجري البحث عنه بموجب أمر ضبط، لا يؤخذ وقت الفرار في الاعتبار ويعاد حساب فترة التقادم من وقت تسليم الشخص نفسه أو القبض عليه. ولم تُمنع أي قضية جنائية بموجب قانون التقادم في السنوات الثلاث الماضية.

ولا توجد أحكام قانونية محددة قائمة بشأن أحكام الإدانة الخارجية ولكن يمكن النظر فيها خلال المحاكمة باعتبارها ظرفاً مخفّفة أو مشدّدة أو غير ذلك من الاعتبارات.

الولاية القضائية (المادة ٤٢)

الولاية القضائية للمحاكم الفييتنامية مقررّة بوجه عام في هذا الشأن وفقاً لأحكام الاتفاقية. ولا يجوز أن تُخضع فييت نام لولايتها القضائية الجرائم المرتكبة ضد مواطنيها في الخارج سوى في إطار ما تسمح به المعاهدات القائمة.

عواقب أفعال الفساد؛ التعويض عن الضرر (المادتان ٣٤ و ٣٥)

تُطبّق أحكام القانون المدني بشأن بطلان المعاملات بسبب انتهاكات القانون أو مخالفة الآداب الاجتماعية لإلغاء أو فسخ العقود المتعلقة بأفعال الفساد. كما ينص قانون الإجراءات الجنائية على تعويض الأضرار الناجمة عن أفعال الفساد على نحو يتفق مع أحكام الاتفاقية.

السلطات المتخصصة والتنسيق فيما بين الوكالات (المواد ٣٦ و ٣٨ و ٣٩)

السلطات المتخصصة الرئيسية هي النيابة العامة الشعبية العليا وإدارة التفتيش الحكومية. والأولى هيئة قضائية لا تخضع إلا للجمعية الوطنية وليس للسلطة التنفيذية. ويبدو أن هيكل الإبلاغ لدى إدارة التفتيش الحكومية يضمن بدرجة كافية استقلالية عملها.

وعادةً ما تقدّم السلطات العامة المعلومات إلى أجهزة إنفاذ القانون بناء على طلبها، أي أن السلطات لا تبادر إلى ذلك من تلقاء نفسها. وهناك العديد من الأجهزة المختصة بتلقّي شكاوى المواطنين، وقد أقامت فييت نام نظام جوائز يكرّم المواطنين على جهودهم في مكافحة الفساد ومنحهم مكافآت مالية.

٢-١-٢ - التحديات والتوصيات

- أُشير إلى قصور التدابير المعيارية القائمة باعتبارها تحدياً يعيق تنفيذ المادة ١٥. ومن الضروري توسيع نطاق تعريف الرشوة الذي يقتصر على المنافع المادية والأشخاص ذوي المراكز والصلاحيات في جهاز الدولة. ولا بد من اعتبار ذلك إحدى الأولويات أثناء تنقيح قانون العقوبات.
- أُشير إلى قصور التدابير المعيارية القائمة باعتبارها تحدياً يعيق تنفيذ المادة ١٦. وينبغي أن يوضّح قانون العقوبات أن مصطلح "وكالة أو منظمة" يشمل الوكالات والمنظمات الأجنبية. وهناك حاجة لأن يتضمن قانون العقوبات حكماً صريحاً لمعالجة أوجه الفساد التي يمارسها الموظفون الأجانب وموظفو المنظمات الدولية العمومية. وينبغي اعتبار ذلك إحدى الأولويات أثناء تنقيح قانون العقوبات.

- عملية التنفيذ الكامل لأحكام الرشوة من خلال إدخال تعديلات على قانون العقوبات عملية طويلة الأجل في فييت نام، وهناك تدابير سيستمر العمل في تنفيذ بعضها حتى عام ٢٠١٥ وبعضها الآخر حتى عام ٢٠٢٠.
- أُشير إلى خصائص النظام القانوني في فييت نام باعتبارها أحد التحديات التي تعيق تنفيذ المادة ٢٠.
- أُشير إلى قصور التدابير المعيارية الراهنة في النظام القانوني وخصائصه الحالية باعتبارها تحديا يعيق تنفيذ المادة ٢١. وهناك حاجة إلى سن تشريعات تجرّم الرشوة في القطاع الخاص كأحد المجالات ذات الأولوية في فييت نام، وذلك على الرغم من الطابع غير الإلزامي لهذا الحكم. وقد أشار المسؤولون مرارا إلى غياب التدابير ذات الصلة باعتباره أحد التحديات ذات الأولوية في مجال مكافحة الفساد.
- توجد حاجة إلى أحكام تشريعية إضافية من أجل التنفيذ الكامل لأحكام تجريم الاختلاس في القطاع الخاص. وهذا أيضا ينبغي اعتباره من المجالات ذات الأولوية.
- لوحظ عدم وجود إحصاءات في مجال غسل الأموال، وأوصي بأن تحتفظ فييت نام بسجل بقضايا غسل الأموال. كما ينبغي إجراء استعراض شامل للتشريعات الخاصة بمكافحة غسل الأموال.
- ينبغي بلورة الأحكام المتعلقة بالمسؤولية الجنائية للأشخاص الاعتباريين في جرائم الفساد، وإن كانت الأشكال البديلة للمسؤولية المدنية والإدارية ستفي هي أيضا بمتطلبات الاتفاقية. وينبغي اعتبار ذلك من الأولويات بالنسبة إلى فييت نام لتجنب إفلات الأشخاص الاعتباريين الذين يمارسون الفساد من العقاب. ولوحظ أيضا أن عدم وجود تدابير مناسبة يؤثر على قدرة فييت نام على تقديم المساعدة القانونية المتبادلة بشكل كامل في الحالات التي يكون الأشخاص الاعتباريون ضالعين فيها (اتفاقية مكافحة الفساد، المادة ٤٦، الفقرة ٢). وأشير إلى قصور التدابير المعيارية القائمة باعتبارها أحد التحديات.
- أُشير إلى قصور التدابير المعيارية القائمة بشأن حماية الشهود وعدم توافقها ونقص الموارد اللازمة لتوفير الحماية لهم باعتبارها تحديات تعترض تنفيذ المادة ٣٢.
- أُشير إلى خصائص النظام القانوني في فييت نام باعتبارها تحديا يعيق تنفيذ المادة ٣٣ تنفيذا كاملا. ومن المحبذ أن تعتمد فييت نام تدابير فعالة لحماية الأشخاص

- المبلّغين، مثل إمكانية الإبلاغ بدون بيان هوية المبلّغ (بلاغات من مجهول)، وعلى وضع برامج لحماية الشهود.
- أُفيد بأنّ محدودية الموارد تشكّل تحدياً في تنفيذ المواد ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٠.
- وأُبلغ عن تحديات تعيق جمع البيانات من جراء الولايات المتوازية لأجهزة مكافحة الفساد وضعف القدرات الإحصائية فيما يتعلق بالمادة ٣٨.
- يوصى بأن تنظر فييت نام في اعتماد التدابير ذات الصلة، حسب الاقتضاء، لتعزيز التعاون بين السلطات العامة والقطاع الخاص.
- وأشير إلى خصائص النظام القانوني في فييت نام باعتبارها تحدياً يعيق التنفيذ الكامل للمادة ٤١.

٢-٢-٢ - التعاون الدولي (الفصل الرابع)

٢-٢-٢-١ - الاستنتاجات والملاحظات الرئيسية

تسليم المطلوبين؛ نقل الأشخاص المحكوم عليهم؛ نقل الإجراءات الجنائية (المواد ٤٤ و ٤٥ و ٤٧)

تجعل فييت نام تسليم المجرمين مشروطاً بوجود معاهدة، وقد أصدرت إعلاناً لدى التصديق على الاتفاقية بأنها لن تعتبر الاتفاقية أساساً قانونياً لتسليم المطلوبين. ويتم التعامل مع طلبات تسليم المطلوبين وفقاً للقوانين الفيتنامية والمعاهدات الثنائية الخاصة بتسليم المطلوبين ومبدأ المعاملة بالمثل. وقد أبرمت فييت نام اثنتي عشرة معاهدة ثنائية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة تناول أيضاً تسليم المطلوبين، ومعاهدتين بشأن تسليم المطلوبين على وجه التحديد، وهي تتباحث مجدداً مع دول أخرى بغية إبرام معاهدات إضافية بشأن هذه المسألة.

وغياب ازدواجية التجريم سبب اختياري لرفض تسليم المطلوبين. بموجب التشريعات الفيتنامية. وجميع المعاهدات تقريباً تجعل تسليم المطلوبين مشروطاً بوجود ازدواجية التجريم. ويجوز للسلطات المختصة الفيتنامية تسليم الأشخاص الذين لا تشكل أفعالهم جرائم. بموجب القانون الفيتنامي تطبيقاً لمبدأ المعاملة بالمثل. والمؤسسة المسؤولة عن تلقي وتقديم طلبات تسليم المطلوبين ونقل الأشخاص المحكوم عليهم هي وزارة الأمن العام.

ويحدد القانون الخاص بالمساعدة القانونية المتبادلة لعام ٢٠٠٧ بالتفصيل الإجراءات الواجب اتباعها والمواعيد النهائية التي يتعين الوفاء بها من قبل السلطات المختصة عند البتّ في طلبات

التسليم. كما يتيح القانون أيضا حجز الشخص المطلوب تسليمه بينما يُنظر في طلب التسليم. وعلاوةً على ذلك، فإن ضمانات المعاملة العادلة واحترام الحقوق الأساسية لجميع الأشخاص الخاضعين للإجراءات الجنائية التي ينص عليها القانون الفيتنامي تنطبق أيضا على إجراءات تسليم المطلوبين.

ولا يوجد تعريف للجرائم السياسية في التشريعات الفيتنامية؛ وتحدد فييت نام الطبيعة السياسية للجرائم التي يُطلب التسليم بشأنها على أساس كل حالة على حدة. وقد أبلغت فييت نام بأنها لن تعتبر الجرائم المرتبطة بالفساد ذات طابع سياسي.

والجرائم التي تستوجب تسليم مرتكبيها هي تلك التي يعاقب عليها بالحبس لمدة سنة واحدة على الأقل، متى كانت فترة الحبس المتبقية لا تقل عن ستة أشهر، أو بعقوبة الإعدام. وسوف ترفض فييت نام التسليم إذا كانت لديها أسباب معقولة للاعتقاد بأن الشخص المطلوب يلاحق أو يعاقب بسبب أصله العرقي أو ديانتته أو جنسه أو جنسيته أو وضعه الاجتماعي أو آرائه السياسية.

وترفض فييت نام التسليم إذا كان الشخص المطلوب من مواطنيها. وفي مثل هذه الحالات، تنظر السلطات الفيتنامية في ملاحظته داخليا. وتتضمن معاهدات تسليم المطلوبين الأخيرة أحكاما بشأن الملاحقة القضائية الإلزامية للمواطنين في حال عدم تسليمهم بناءً على طلب الطرف الآخر في المعاهدة. ولن تنظر فييت نام في تنفيذ حكم صادر في دولة طالبة ضد مواطن فيتنامي ترفض تسليمه.

ولا يوجد التزام على فييت نام للتشاور مع الدول طالبة قبل رفض التسليم. ومع ذلك، فإنّ العرف جرى في وزارة الأمن العام على إجراء مثل هذه المشاورات قبل البتّ في الطلب.

وينظّم نقل الأشخاص المحكوم عليهم في قانون المساعدة القانونية المتبادلة (المواد من ٤٩ إلى ٦٠). وقد أبرمت فييت نام أربع معاهدات ثنائية في هذا الشأن. وأفادت فييت نام بأنّ عمليات النقل التي أُجريت حتى الآن لا تتعلق بأشخاص مدانين بالفساد.

وينظّم نقل الإجراءات الجنائية في قانون الإجراءات الجنائية وفي قانون المساعدة القانونية المتبادلة الذي يسمح بهذا النقل متى تعذر إقامة الدعوى في فييت نام لكون الجاني المزعوم موجودا في الخارج.

المساعدة القانونية المتبادلة (المادة ٤٦)

ينظّم التعاون الدولي في المسائل الجنائية في قانون الإجراءات الجنائية في فييت نام وقانون المساعدة القانونية المتبادلة. ولا تستخدم فييت نام الاتفاقية كأساس قانوني للمساعدة القانونية المتبادلة لأنها تعتبر جميع أحكامها غير ذاتية التنفيذ.

وقد أبرمت فييت نام عدة معاهدات ثنائية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة، وهي أيضا طرف في معاهدة رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) بشأن المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية. وحيثما لم توجد معاهدة نافذة، يجوز منح المساعدة القانونية المتبادلة وفقا لمبدأ المعاملة بالمثل.

ويحدد القانون الخاص بالمساعدة القانونية المتبادلة والمعاهدات الدولية السارية بدرجة كافية الأغراض التي يجوز بشأنها تلبية طلبات المساعدة القانونية المتبادلة والعناصر التي يجب أن تتضمنها تلك الطلبات. وكثيرا ما تشترط المعاهدات الدولية المعمول بها أن يتم تنفيذ الطلبات وفقا للإجراءات المحددة في الطلب، شريطة أن لا تتعارض مع التشريعات الوطنية. والإحالة التلقائية للمعلومات ليست محظورة بموجب القانون الفييتنامي وهي منظّمة في العديد من المعاهدات الثنائية.

وتتنسق أسباب رفض تقديم المساعدة القانونية المتبادلة مع أحكام الاتفاقية. وتنص التشريعات أيضا على ضرورة إحاطة الدولة الطالبة بأسباب رفض الطلبات.

ويتضمن قانون المساعدة القانونية المتبادلة جدولاً زمنياً مفصلاً لتنفيذ طلبات المساعدة القانونية المتبادلة. ويتراوح متوسط وقت التنفيذ من شهر واحد إلى سنة واحدة، وهذا يتوقف على مدى تعقيد القضية. كما ينص القانون على تأجيل تنفيذ الطلب إذا كان من شأن ذلك التنفيذ عرقلة التحقيق في أي جريمة أو ملاحقة مرتكبيها أو محاكمتهم أو إنفاذ حكم قضائي في فييت نام. وتشاور فييت نام عموماً مع الدول الطالبة قبل رفض أي طلب، وإن كانت المشاورات غير إلزامية.

وغياب ازدواجية التجريم سبب إلزامي لرفض طلبات المساعدة القانونية المتبادلة. وتنص بعض المعاهدات الدولية التي تُعدّ فييت نام طرفاً فيها على تقديم المساعدة حتى في غياب ازدواجية التجريم أو إمكانية التشاور قبل رفض أي طلب على هذا الأساس.

وعلى الرغم من اشتراط ازدواجية التجريم، فقد تقدّم السلطات الفييتنامية معلومات عن جرائم غير منصوص عليها في قوانين فييت نام إلى جهات مثل المنظمة الدولية للشرطة

الجنايئة (الإنتربول) أو رابطة رؤساء أجهزة الشرطة التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيانابول). وعلى الرغم من أن فييت نام لا تعترف بالمسؤولية الجنائية للأشخاص الاعتباريين، فإنها تنظر في طلبات المساعدة القانونية المتبادلة التي تشمل الأشخاص الاعتباريين على أساس مبدأ المعاملة بالمثل ورغبتها في الحفاظ على علاقات دولية جيدة.

وذكرت فييت نام أنها تلقت، من تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، ثلاثة طلبات للحصول على المساعدة القانونية المتبادلة فيما يتعلق بجرائم الفساد وأنها نفذت اثنين منها. وكان الطلب الثالث في انتظار الفصل فيه وقت الزيارة القطرية.

ومبدأ خصوصية المعلومات المقدمة في إطار المساعدة القانونية المتبادلة مكرّس في التشريعات الوطنية والمعاهدات التي أبرمتها فييت نام. كما تُحترم سرّية الطلبات على نحو يتفق مع أحكام الاتفاقية. ولا تتضمن التشريعات في فييت نام أحكاماً تسمح بالاستماع إلى الشهود بأسلوب التداول بالاتصالات المرئية.

ووفقاً للإعلان الذي أصدرته فييت نام، فإن وزارة العدل ووزارة الأمن العام والنيابة العامة الشعبية العليا هي السلطات المعنية بالمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية. ويمكن لفيت نام أن تطلب أن يقدم طلب الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة من خلال القنوات الدبلوماسية إذا كانت المعاهدة الثنائية المنطبقة تنص على ذلك.

التعاون في مجال إنفاذ القانون؛ التحقيقات المشتركة؛ أساليب التحري الخاصة (المواد ٤٨ و ٤٩ و ٥٠)

تتعاون سلطات إنفاذ القانون الفيتنامية بانتظام مع نظيراتها في الخارج. ويستند هذا التعاون إلى مذكرات التفاهم التي وقعتها وزارة الأمن العام مع كبار المسؤولين في الدول الأجنبية، أو إلى آليات التعاون التي أنشئت على مستوى الدوائر المحلية والمقاطعات. وأفيد بأن قنوات التعاون مع الإنتربول والآسيانابول تمثل أطراً للتبادل السريع والكفؤ للمعلومات في مجال منع الجريمة ومكافحتها.

ولم تُعتمد تدابير لإجراء تحقيقات مشتركة في فييت نام. وتنصّ استراتيجية منع الفساد ومكافحته حتى عام ٢٠٢٠ على ضرورة النظر في اعتماد تدابير تسمح بإنشاء هيئات تحقيق مشتركة. ولا توجد أحكام تنظم استخدام أساليب التحري الخاصة أو إمكانية أخذ المحاكم بالأدلة المستمدة من تلك الأساليب.

٢-٢-٢ - التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

- لوحظ العدد الكبير من المعاهدات بشأن المساعدة القانونية المتبادلة التي أبرمتها فييت نام، ولا سيما مع البلدان الواقعة في المنطقة نفسها. وهذه الشبكة من المعاهدات تخلق إطارا جيدا لتوفير المساعدة القانونية المتبادلة، وتسمح لفييت نام بمنح المساعدة في القضايا ذات الصلة بالفساد.

٢-٢-٣ - التحديات والتوصيات

- أشارت فييت نام إلى نقص القدرات البشرية والتكنولوجية والمؤسسية باعتباره أحد التحديات أمام تنفيذ المادة ٤٥.
- ينبغي لفييت نام أن تنظر في استخدام الاتفاقية كأساس قانوني للمساعدة القانونية المتبادلة عند الاقتضاء من أجل تبسيط الإجراءات والتعاون مع الدول الأطراف الأخرى في الاتفاقية.
- أُشير إلى نقص الموارد اللازمة للتنفيذ باعتباره أحد التحديات أمام تنفيذ المادة ٤٩.
- من المحبذ أن تدرج فييت نام في تشريعاتها ومعاهداتها الثنائية السارية إمكانية تقديم المساعدة القانونية المتبادلة عن الأفعال المجرمة بموجب الاتفاقية حتى في غياب ازدواجية التجريم.

٣ - الاحتياجات من المساعدة التقنية

حدّدت فييت نام الاحتياجات التالية من المساعدة التقنية:

- المادة ١٥: تشريعات نموذجية وملخص للممارسات الجيدة/الدروس المستفادة. رأى المستعرضون أنّ المساعدة القانونية قد تكون مفيدة لتوسيع نطاق تعريف الرشوة في القانون الفييتنامي.
- طُلبت المساعدة لإجراء بحوث لتطوير أحكام قانون العقوبات بشأن القضايا المتصلة بتنفيذ المادتين ١٨ و ٢٠.
- طُلبت تشريعات نموذجية من أجل تنفيذ المواد ١٦ و ٢٠ إلى ٢٢ و ٢٦.
- المادة ٢٣: ملخص للممارسات الجيدة/الدروس المستفادة وتدريب وتنقيف موظفي الهيئات القضائية والمصارف. لاحظ المستعرضون أيضا الحاجة إلى بناء

- قدرات وحدة الاستخبارات المالية وسائر سلطات إنفاذ القانون على الكشف عن حالات غسل الأموال والتحقيق فيها.
- المادة ٢٤: ملخص للممارسات الجيدة/الدروس المستفادة وتدريب الموظفين العموميين في الهيئات القضائية.
 - المادة ٣٦: تم التأكيد على الحاجة إلى موارد إضافية وتدريب موظفي أجهزة التحقيق لتعزيز القدرات التنفيذية.
 - تُطلب ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة فيما يتعلق بالمواد ١٦ و ٢٠ إلى ٢٢ و ٢٥ إلى ٢٧ و ٣٠ إلى ٣٦ و ٣٨ إلى ٤٢ و ٤٦ إلى ٥٠.
 - تُطلب مساعدة تقنية ومالية فيما يخص تنفيذ الفقرة ١٠ من المادة ٣٠.
 - تُطلب المساعدة في إجراء دراسات استقصائية وإعداد تقارير مواضيعية بشأن المسائل المتصلة بتنفيذ المواد ١٦ و ٢١ و ٢٢ و ٢٦ و ٣١ و ٣٣ إلى ٣٥ و ٣٧ إلى ٣٩.
 - تُطلب المشورة القانونية بشأن المسائل المتعلقة بتنفيذ المادتين ٣١ و ٣٢.
 - تُطلب إقامة أنشطة ودورات تدريبية لتعزيز المهارات المهنية للموظفين العموميين المعنيين فيما يتعلق بالمواد ٣٦ و ٤١ و ٤٤ و ٤٦ إلى ٥٠.
 - تُطلب دعم مالي من أجل تنفيذ برامج تجريبية بشأن حماية الشهود والخبراء والضحايا.
 - تُطلب وضع خطة عمل من أجل تنفيذ المواد ٣٧ و ٣٨ و ٣٩.
 - تُطلب معاهدات نموذجية من أجل تنفيذ المادتين ٤٤ و ٤٥، واتفاقات/ترتيبات نموذجية من أجل تنفيذ المادة ٥٠.